



# صوت الانتفاضة

العدد ٢٧٣

الأربعاء ١٦/٩/٢٠٢٠

«تضع البشرية بالضرورة فقط تلك المعضلات امامها التي يمكن ان تحلها، لأن المعضلة نفسها تظهر حينما تكون الشروط المادية لحلها قد توفرت او تكون في عملية التكون»

ماركس

## الطابع السياسي لقوامة الرجل على المرأة

طارق فتحي



عرفتنا قوى الإسلام السياسي على الكيفية التي تريد بها ان تسن قوانين مهمة، قوانين تسيّر المجتمع، فهم يمررون مشاريع قوانينهم او تعديلات على القوانين، عندما يكون الواقع الاجتماعي والسياسي يمر بأزمة خانقة، انها عملية قنص او اقتناص او انتهاز فرص، قد تكون انعكاس لعقلية السلب والنهب والقرصنة التي كامنة في خلفيتهم الثقافية والحياتية، فمثلا كلنا يتذكر عبد العزيز الحكيم، أبان فترة مجلس الحكم البريمري 2004، الذي انتهز فترة رئاسته للعراق وقدم مشروع قانون "137" الطائفي، والذي أراد فيه ان يلغي القانون 188 لسنة 1959 المتقدم جدا، بعد عشر سنوات يعيد الإسلاميون الكرة 2014، بتقديمهم مشروع القانون الجعفري "البيدوفيلي"، وهذه المرة كان اليعقوبي من يقف وراء هذا القانون الرجعي، ثم مرة أخرى يعودوا بمشروع التعديلات على المادة 57 من قانون الأحوال الشخصية، والخاص بحضانة الام للطفل، وهم اليوم يقودون حملة للضغط على إقرار هذه التعديلات، ويهددون كل من يقف ضد هذه التعديلات بالقتل.

هناك امران يلفتان الانتباه في سيرهم الحثيث لإقرار هذه القوانين، الأول ان مشاريع القوانين الانفة الذكر جميعها تقع ضمن خانة «الأحوال الشخصية»، فهم يركزون عليها بشكل كبير! والامر الآخر اصرارهم

الرجل على المرأة»، لكن ماذا تعني هذه القوامة من وجهة نظر سياسية؟ او ما هو الطابع الذي تخفيه هذه «القوامة»؟ بعيدا عن تلطيف النص القرآني، ومحاولة تمدينه وجعله ملائما لكل العصور، وبعيدا عن محاولة لوي النصوص الأخرى، وجعلها مطاوية جدا، وبعيدا عن خلق ثقافة أخرى من ثقافة العصور الوسطى، بعيدا عن كل ذلك وغيره، لنفكر سياسيا بسعي القوى الإسلامية لفرض هذه القوامة، وما الذي ستجنيه من وراءها؟

على سن هذه القوانين، وسط جائحة كورونا، ووضع صحي بئس جدا، والصواريخ تنزل على المنطقة الخضراء كالمطر، والمعتلين-ات عن العمل يفترون الأرض امام الوزارات مطالبين بالتوظيف، وهناك سيناريوهات حرب قد تتدلج بأية لحظة بين الرعاة الرسميين للعملية السياسية، وأيضا الاستعدادات لإحياء انتفاضة أكتوبر المطالبة بإسقاط النظام، وسط كل ذلك وهذه القوى الإسلامية تصر على تعديلات المادة ٥٧، لماذا؟

يمكن الجزم بأن فكر الإسلاميين الذكوري يقف على أرضية «قوامة

## حكومة أم مافيات للتصفية

شفق صائب



يبدو أن الدولة في العراق اصبحت مشاريع قتل ممنهج من قبل الاحزاب الحاكمة والتي تمتلك قوة عسكرية (مليشيات) لتصفية المعارضين او المطالبين بحقوقهم الانسانية، حيث اصبحت المارد الذي يهدد كل فرد في هذا البلد لديه مطالبه المشروعة.

نلاحظ التهديدات من قبل الجيوش الالكترونية والمأجورة التي تعمل لصالح تلك الأحزاب حتى صار كل حديث سياسي بين منتفضين وناشطين يتخلله عبارة ..(دير بالك لا يصكوك) أي بمعنى ان حياتك سوف تنتهي على يد فصائل الاحزاب المسلحة لمجرد انتقادك او اعتراضك على سياستهم القمعية والفاشية.

هذه القوى المتعددة عبارة عن مليشيات نظامية ترعاها الحكومة العراقية وتدريبها كل حسب توجهه وعقيدته الدينية، وبقيت عبارة عن تنظيمات مسلحة منفصلة لكل منها قياداته وهيكله التنظيمي الخاص به، وظلت السلطات العراقية تدافع عن مليشياتها بارتكاب الجرائم في مناطق مختلفة ضد السكان ، وارتكاب انتهاكات في المناطق التي تستولي عليها . فالتقسيمات بانث بوادرها واضحة عن طريق مشروع المحاصصة الطائفية.

هذا المشروع قسم موارد الدولة العراقية على القتلة والمأجورين من قبل احزاب السلطة للطائفتين السنية

وبنادق تلك العصابات ابناءه وبناته. بعض تلك المليشيات نالت الصدارة في القتل وتربعت على عرش الدم وخاصة المليشيات المدعومة من الخارج والتي لعبت دورا فعالاً في قتل المتظاهرين من اجل إخماد عزيمة الجماهير كما حصل في انتفاضة اكتوبر وعمليات القتل المنظم الذي طال اكثر من ٧٠٠ ضحية. تنصت الدولة عن محاسبة القتلة على الرغم من تصريحات بعض الشخصيات السياسية التي تقود تلك المليشيات لتبرير قتل المحتجين وبكل تبجح وصلافة.

والشيعية ومشاريع (الاستشهاد) التي استخدمتها الحكومات المتعاقبة منذ ٢٠٠٣ والى اليوم.

اصبحت اسماء وعناوين تلك المافيات، تعلن لتهريب الناس وزرع الخوف في نفوس الجماهير الرافضة لمشروعهم المحاصصاتي الطائفي - القومي مثل العصابات، السرايا، الكتائب، الحركات، الفيالق، المنظمات، الألوية، المجاميع، الحشود، الانصار.. والقائمة تطول والتخويف والقتل وإراقة الدماء تستمر حتى اصبح اغلبية الشعب مهموم بالمحافظة على ارواح اهله ونفسه وذويه من ان تطل كواتم